رئيس مجلس إدارة مزرعة البون لإنتاج الألبان لـ«الثورة»:

الإنتاج المحلي من الألبان الطبيعية والطازجة لا يغطي سوى ٣٪ من الاحتياج المحلي

٦٠٪ نسبة الإنجاز في مصنع إنتاج الألبان بتكلفة ٥٠٠ مليون ريال ونبحث عن تمويل لاستكماله

أكد الأخ / علي علي حاجب رئيس مجلس إدارة مزرعة البون لإنتاج الألبان ومشتقاتها أن قيمة المرتجع والتالف من الحليب والألبان الطازجة التي تم إنتاجها خلال العام الماضي ٢٠٠٩م بلغ أكثر من ١٥٠ مليون ريال من مختلف المزارع على مستوى الجمهورية ، نصيب مزرعة البون منها ٣٠ مليون ريال .

كتب / منصور شايع

للأسف الشديد يتم بيع الإناث حديثة الولادة لذبحها لأنه لا توجد لدينا القدرة المالية لتربيتها

١٥٠ مليون ريال قيمة المرتجع والتالف من الألبان الطازجة من مختلف المزارع في ٢٠٠٩م

مشيرا في تصريح لـ الثورة " إلى أن السبب في ذلك يعود لوجود فائض في الإنتاج ومرتجع من السوق نظرا لقصر فترة الصلاحية للمنتج والتي لا تتجاوز ٤٨ساعة ، نتيجة عدم وجود مصنع متخصص يهتم بصناعة الألبان ومشتقاتها وبالتالي يعمل على رفع الصلاحية إلى فترة أطول

حتى يمكن تسويقه في جميع المحافظات . منوها بأنه لا يمكن لأي شركة أو مؤسسة تنتج وتجمع الألبان وتصنعه وتسوقه بنفسها فلا بد من إيجاد مركز تجميع منفرد ومتخصص بذلك وأخرى لنقل المنتج في آلات ومعدات مخصصة بذلك إلى المصنع الذي بدوره يعمل على تصنيع الألبان لفترة صلاحية أكبر والمشتقات الأخرى من الزبدة والحليب والأجبان والقشدة وغيرها ومن ثم شركة متخصصة بالتوزيع والتسويق للمنتج .

لافتا إلى أن الإنتاج المحلي من الألبان الطبيعية والطازجة لا يغطي سوى ٣٪ من الاحتياج المحلي على مستوى المدن اليمنية ، على افتراض أن الريف مكتفي ذاتيا من الألبان ومشتقاتها مع أن هناك الكثير من الناس في الريف يستهلكون الألبان المصنعة في الخارج .

موضحا أن ما ينتج محليا من حليب البودرة (الزبادي) ليس في معظمه طبيعياً ولكنه حليب بودرة من نبات الصويا وغيرها ويتم مزجه بالنكهة المعروفة وهذا يعرفه المصنعون .

وأضاف الأخ حاجب : هناك خطوات جادة لتأسيس مصنع لإنتاج الألبان ومشتقاتها بمشاركة وزارة الزراعة والاتحاد التعاوني الزراعي والمؤسسة الاقتصادية تصل التكلفة التقديرية للمصنع في حدود ٥٠٠ مليون ريال كمرحلة أولى بطاقة إنتاجية تصل إلى ٩٠ ألف لتر يوميا والتي يركز على استيعاب إنتاج مزارع الألبان في مختلف المحافظات والتي يصل إنتاجها إلى حدود ٢٥ ألف لتر من الحليب يوميا ، وتم البدء في التنفيذ حيث وصلت نسبة الإنجاز إلى ٦٠٪ ، ونسعى حاليا لإيجاد تمويل لاستكمال إنشاء المصنع وسيكون هذا المصنع بداية الانطلاقة للتوسع في إنتاج الألبان في اليمن . داعيا المستثمرين إلى المبادرة واستغلال الفرص بالاستثمار في مجال إنتاج الألبان لأنها مشاريع ناجحة وربحيتها مضمونة .

وعن الصعوبات التي تواجهها صناعة الألبان الطبيعية والطازجة في اليمن أكد رئيس مجلس إدارة مزرعة البون أن من أهم المعوقات التي نواجهها مسألة تسويق الألبان فعندما نسوق الحليب لا يهتم صاحب البقالة أو السوبر ماركت بتبريد الحليب فيضعه في سلة ولا يهتم بتبريده مما يؤدي إلى زيادة التالف ، أيضا ارتفاع تكاليف إنتاج الأعلاف سواء المحلية أو المستوردة فالأعلاف المحلية أدى ارتفاع المحروقات إلى زيادة أسعارها ، كذلك انخفاض منسوب المياه يضاعف من التكلفة فنحتاج إلى تكاليف تعميق البئر وكذا المياه لم تعد غزيرة فتستهلك وقتاً وبالتالي وقوداً أكثر حيث تستهلك المضخة ٢٠٠ لتر من الديزل يوميا لري الأعلاف الخضراء في مزرعة البون بمفردها ، منوها بأن المساحة المزروعة بتلك الأعلاف تتجاوز ٤٠ هكتاراً يتم زراعتها في منطقة قاع البون ولدينا مزارع في وادي مور بتهامة خاصة وأن البقرة الواحدة تستهلك في اليوم ٢٠ كيلو جراماً من تلك الأعلاف إلى جانب الأعلاف المركزة والتي يتم استيرادها من الخارج ، و نشتري كذلك ٧٠٪ من الأعلاف الجافة من المواطنين حيث تستهلك الأبقار حوالي ألف حزمة يوميا . كما أن شحة مصادر التمويل أدت إلى توقف وتعثر عدد من المشاريع الخاصة بالألبان ومنها مزرعة الصفا.

وقال : من الأشياء السلبية والذي نعاني منها أن الفائض من الإناث المولودة حديثا للأسف الشديد يتم بيعها للجزارين لذبحها لأنه لا توجد لدينا القدرة المالية لتربيتها ليتم بيعها لاحقا خاصة وأن سعرها عند اكتمال نموها يصل إلى حوالي ٥٠٠ ألف ريال ، لذلك ندعو كافة الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الزراعة إلى إيجاد جهة تتبنى شراء الإناث من مزارعنا بدلا من إهدارها ومنها الصناديق والمؤسسات الاقراضية ، التي يمكن أن تعمل على تربيتها وتعيد توزيعها على المزارعين ، والتي بالتأكيد ستسهم في تحسين دخل الأسرة في الريف وبالتالي التخفيف من الفقر في أوساط المجتمع الريفي .

يشار إلى أن مزرعة البون تأسست بداية العام ١٩٩٤م برأس مال قدره ٢٤مليون ريال اشترك في التأسيس ١٣ جمعية تعاونية من مختلف المحافظات إلى جانب الاتحاد التعاوني الزراعي وبدأنا بقطيع لا يتجاوز عدده ٤٤ رأساً وبدأ إنتاج الحليب بحوالي ١٠٠ لتر يومياً وحالياً المزرعة يتجاوز رأسمالها المليار ريال تشمل الموجودات الثابتة ، و حاليا يصل عدد القطيع إلى ٥٠٠ رأس من مختلف الأعمار منها ٣٢٠ رأس أبقار حلوب ، يصل إنتاجها إلى خمسة آلاف لتر يومياً وبمتوسط ٤٠ لتراً إنتاج البقرة الواحدة في اليوم ، يتم توزيعه وتسويقه في محافظة عمران وأمانة العاصمة . وبحسب الأخ علي حاجب فإن الأرباح المحققة خلال ١٥ عاما الماضية بلغت أكثر من مليار و٦٠٠ ألف ريال ، يتم توزيع الأرباح سنويا على المزارعين المساهمين وقال : بفضل النجاحات التي حققتها المزرعة تم تأسيس عدد من المزارع في محافظة عمران منها مزرعة الصفا ومزرعة ظفار ومزرعة وادي النعيم في منطقة ثلا .

هبوط التضخم إلى ٤٪ نهاية يوليو ٢٠٠٩م

■ ،،كتب/ علي محمد

أكد تقرير حكومي حديث أن التضخم سجل هبوطاً كبيراً حيث انخفض إلى ٤٪ نهاية يونيو ٢٠٠٩م مقابل ١٠.٨٪ خلال العام ٢٠٠٨م.

وأشار تقرير الأداء الحكومي الصادر عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء إلى أن هبوط التضخم كان ناتجاً عن الركود الاقتصادي الذي كان مخيماً على معظم بلدان العالم وتزامن مع استمرار البنك المركزي في احتواء السيولة الفائضة في الاقتصاد.

وأوضح التقرير هبوط نمو العرض النقدي الواسع تدريجياً من حوالي ٢٧.٧٪ عام ٢٠٠٦م إلى ١٠.٦٪ عام ٢٠٠٩م الأمر الذي ساعد في تخفيف الضغوط التضخمية.

غير أن التقرير أشار إلى أن الأسعار العالمية للمواد الأولية والغذاء بدأت في الارتفاع مع خروج عدد من الدول الصناعية من الأزمة المالية والاقتصادية إضافة إلى الارتفاع الحاد في أسعار القات بنسبة تفوق ٢٠٪ في العام ٢٠٠٩م أدى إلى ارتفاع معدل التضخم من جديد ليرتفع إلى ٨.٨٪ مع نهاية العام ٢٠٠٩م.

خبراء يؤكدون أهمية دعم الأبحاث العلمية الزراعية الهادفة إلى إحداث زيادة في إنتاجية الحبوب

دعوة لزيادة المساحة المزروعة بالقمح والتركيز على استخدام الأساليب الانتاجية الحديثة لتحسين إنتاجية العامل

■ ،،كتب/محمد راجح

دعا خبراء زراعيون واقتصاديون إلى التركيز على القطاع الزراعي لتحقيق اكتفاء ذاتي غذائي من خلال العمل على زيادة المساحة المزروعة بالقمح والتوسع في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة لتحسين إنتاجية العامل.

مؤكدين أهمية دعم الأبحاث العلمية الزراعية الهادفة إلى إحداث زيادة في إنتاجية الهكتار من الحبوب بصفة عامة والقمح بصفة خاصة.

وتشير الباحثة الاقتصادية أروى أحمد البعداني، إلى أن هناك استجابة ملحوظة لعملية الإنتاج للتغيرات في المساحة المزروعة والإنتاجية ولهذا يجب التركيز على العوامل الهادفة إلى زيادة الإنتاج المحلي من القمح.

وتشدد الباحثة في دراسة قياسية علمية أعدتها حول أثر تقلبات الأسعار العالمية للقمح على الاقتصاد اليمني- على ضرورة زيادة المساحة المزروعة بالقمح بتقديم دعم مادي للمزارعين وللشباب العاطل عن العمل، وذلك عن طريق توفير مساحات زراعية ووسائل ري مناسبة وتقديم الاستشارات الزراعية لكيفية معالجة المشاكل التي قد تتعرض لها المحاصيل.

وترى أهمية منع المساحات الصالحة لزراعة القمح في زراعة القات والتوسع في استخدام الأساليب الإنتاجية الحديثة، ورفع مهارة المزارعين من أجل تحسين انتاجية العامل.

وفي جانب الاستهلاك تشير الباحثة البعداني إلى أن الزيادة السكانية تعد من أهم العوامل المؤثرة على زيادة حجم الاستهلاك وأذواق المستهلكين وأسعار السلع الأخرى البديلة للقمح وتؤكد في هذا الخصوص ضرورة ترشيد الاستهلاك من القمح، حيث ارتفع متوسط استهلاك الفرد السنوي من هذه المادة خلال السنوات القليلة الماضية إلى أكثر من ٥١ كيلو جراماً.

وتوضح أن هذه العملية تحتاج العمل على تقليل الفاقد في مرحلة التصنيع والاستهلاك النهائي للخبز ورفع وعي المستهلكين تجاه سلعة القمح، بالإضافة إلى تغيير النمط الغذائي لسكان اليمن بتنويع مصادر الغذاء بدلاً من الاعتماد على القمح بصورة أساسية.

وتؤكد حاجة العملية الزراعية لدعم الأبحاث العلمية الهادفة إلى إحداث زيادة في إنتاجية الحبوب ودعم كافة الأنشطة المتعلقة بتطوير الأساليب الإنتاجية.